المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية

"دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"

القاهرة: 13 - 14 ديسمبر 2016

ورقة بحثية

محددات مساهمة المرأة الاقتصادية في المجتمع العماني
دراسة تحليلية كمية

الأستاذة/ أصيلة على الزرعية

مركز البحوث الإنسانية - جامعة السلطان قابوس

سلطنة عُمان

المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية

"دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"

القاهرة: 13 - 14 ديسمبر 2016

ورقة بحثية

محددات مساهمة المرأة الاقتصادية في المجتمع العماني
دراسة تحليلية كمية

الدكتورة/ رحمة المحروقية

الدكتور/ منير كرادشة

الأستاذة/ أصيلة علي الزرعية

مركز البحوث الإنسانية

جامعة السلطان قابوس

سلطنة عُمان/ مسقط

المحتويات

مقدمة 3

مشكلة الدراسة 5

أهمية الدراسة 5

أهداف الدراسة 5

تساؤلات الدراسة 6

الإطار المنهجي 6

الدراسات السابقة 6

محددات مساهمة المرأة الاقتصادية في المجتمع العُماني 7

خلاصة النتائج .....

مقدمة

ثمة إجماع في الأدبيات الاجتماعية على وصف الأسرة العربية التقليدية على أنها أسرة ممتدة تحولت بفعل عوامل التحديث والتطور إلى أسرة نووية، وتتصف بأبوية السلطة والنسب، وبأنها هرمية البنية يحتل فيها الأب رأس الهرم، ويتم تقسيم العمل فيها على أساس التركيب العمري والنوعي، بحيث تقع على كاهل الأب جميع التبعات الاجتماعية والاقتصادية، وتميل موازين القوى داخلها لصالحه، وتبدو سيطرته على عناصر أسرته شبه مطلقة (بركات،2009).

وقد أجمعت الدراسات الاجتماعية المحلية بهذا السياق على أن تبعية المرأة للرجل في الأسرة العمانية التقليدية تعد نتاجًا صافيًا لتفاعل منظومة القيم والتقاليد الأبوية والذكورية السائدة؛ الأمر الذي مكن الرجل القيام بأدوار محورية داخل نطاق أسرته ومجتمعه، وبالتالي أخذ زمام المبادرة عن المرأة في صناعة كثير من القرارات ذات العلاقة بخياراتها سواء داخل نطاق أسرته أو مجتمعه. وقد لعبت النظرة التقليدية للمرأة وللأدوار والوظائف المتوقعة أن تؤديها، دورًا مهمًا في زيادة تكريسها لأدوارها التقليدية التي تدور حول وظائفها البيولوجية من حمل وإنجاب ووظائفها الاجتماعية والثقافية من حيث تربية الأبناء، وخدمة الزوج وإنجاز الأعمال المنزلية؛ ما أسهم في منح الرجل بسبب أسطورة تقسيم العمل وطبيعة علاقة الرجل بوسائل الإنتاج وأدواته وبسبب طبيعته البيولوجية وبسبب القيم والمعتقدات السائدة مزيدًا من السيطرة على المرأة، وعلى الكثير من قراراتها (الحارثي، 2003). وعلى الرغم من أن المرأة العُمَانية كانت تقوم بأدوار مهمة ومتعددة في الحياة الاقتصادية والإنتاجية في الأسرة العمانية التقليدية، غير أن مساهمتها بقيت محدودة ضمن حدود القطاعات التقليدية، وفي أعمال تقع ضمن إطار الأسرة وغير مدفوعة الأجر، وفي بعض المهن التقليدية البسيطة حتى بداية السبعينيات، بحيث انحصر نشاطها الاقتصادي بشكل رئيسي في إنتاج السلع والخدمات الخاصة بالإنتاج والاستهلاك المنزلي (العمري، 2009).

إلّا أن عملية التطور والتحديث التي أصابت المجتمع العُمَاني في الآونة الأخيرة أسهمت في إحداث تغيرات عميقة وجذرية في بنية الأسرة، خاصة في شكل وبناء السلطة فيها، وفي رفع مكانة المرأة الاجتماعية وزيادة سلطتها وقدرتها على المشاركة في اتخاذ كثير من القرارات بداخلها خاصة المتعلقة بأشكال المهن الممكن أن تعمل بها. وقد كان لسرعة وعمق التحولات التي أصابت الأسرة العُمانية وطبيعة أدوار عناصرها، دور مهم في رفع مستوى التوقعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المأمولة من المرأة على وجه الخصوص (تقرير التنمية البشرية، 2012)، خاصة في ظل حركة

التحديث وقوة التحولات التي يشهدها المجتمع العُمَاني وسرعة عملية انتقاله إلى نمط المجتمعات الحضرية المعاصرة، الآخذ بالنظر إلى مسألة مساهمة المرأة الاقتصادية كعنصر ضروري لبلوغه كثير من أهدافها التنموية وتحقيق التقدم المنشود؛ بل أصبح ينظر إلى هذه المسألة كغاية لعملية التنمية ومحورها.

إن النهضة التعليمية الواسعة النطاق التي شهدتها السلطنة في الفترة الأخيرة، وعودة أعداد كبيرة من العمانيين المغتربين الذين أتيح لهم فرص التعليم العالي والعمل في الخارج؛ قد أسهم أيضا بتزايد أعداد الإناث المتعلمات، وتزايد نسبة مساهمتهن في سوق العمل خاصة في القطاع الحكومي، على اعتبار أن هذا القطاع المشغل الأكبر للقوى العاملة المحلية هو الجهاز الرئيسي الذي تتوافر فيه فرص العمل المناسبة للإناث بفعل ملاءمة الظروف التي يتيحها لهن، وبسبب ما يقدمه من مزايا تتعلق بالرواتب وفترات الدوام، وظروف عمل تناسبها. وعلى الرغم من التزايد الملاحظ في نسب مساهمة المرأة العمانية في سوق العمل -كما أسلفنا- إلا أن المؤشرات المحلية المتوافرة توضح بقاءها دون مستوى الطموح وتركزها في قطاعات محددة (كالقطاع الحكومي) وعزى ذلك لحداثة مؤسسات التعليم والتأهيل، واستمرار تأثير كثير من المفاهيم والمعتقدات السلبية لخروج المرأة للعمل (العمري، 2009).

وتؤكد الأدبيات المحلية المتوافرة، بأنه على الرغم من الزيادة الطارئة على نسب مساهمة المرأة بسوق العمل المحلي، إلا أن مستويات مشاركتها هذه ما زالت دون مستوى الطموح، ويبدو أن مرد ذلك يعود -حسب نتائج الدراسات السابقة- إلى ضعف محركات مساهمة المرأة بسوق العمل، واستمرار تفضيل الأسرة العُمَانية لمهن محددة فقط للمرأة، إضافة لفقدان المرأة للكثير من المهارات المناسبة لسوق العمل (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2013).

كما وتؤكد أن استمرارية عملية إقصاء المرأة عن كثير من المهن الحديثة الطابع، وتهميش مساهمتها الاقتصادية في مجتمع يحتاج إلى كل طاقات عناصره لخفض عبء الإعالة ورفع مستويات التنمية، له مردود سلبي وخطير على عملية تنمية المجتمع وتطوره. كما يبدو أن التغيرات المتسارعة الطارئة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسرة العمانية صاحبها ارتفاع في مستويات المعيشة للأسرة، وتعدد حاجاتها وزيادة مستويات استهلاكها، وعدم قدرة الرجل على الإيفاء بهذه المتطلبات وحده؛ ما عزز من دوافع ومحركات دخول المرأة لسوق العمل.

مشكلة الدراسة

يعد موضوع عمل المرأة ومساهمتها الاقتصادية في المجتمع العُمَاني قضية مهمة؛ لما لها من تأثير على المجتمع بشكل عام، وعلى المرأة على وجه الخصوص وما تشكله من حقل خصب للبحث والدراسة بسبب عمق انعكاساتها وتعدد مضامينها سواء على المرأة أو الأسرة أو على المجتمع وما اعتراها من تبدلات وتغيرات، وعلى الرغم من أهمية هذه الظاهرة في المجتمع العماني؛ إلا أنها ما زالت تعاني من قلة الدراسات وندرة البيانات المتوافرة حولها، إضافة إلى شح الأبحاث الميدانية لكثير من جوانبها. وفي ضوء سرعة وحجم التغيرات المتلاحقة التي طرأت على المجتمع العُمَاني في العقود الثلاث الأخيرة؛ وفي ظل الحاجة لتحقيق فهم عميق ودقيق لهذه الظاهرة، وتحقيق ثراء معرفي لجوانبها المختلفة، فقد تبلورت فكرة الدراسة الحالية لمعاينة مشكلتها وأهدافها.

أهمية الدراسة

انبثقت أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه المرأة الاقتصادية في سوق العمل العماني، ومن محاولة التركيز على أهم محددات عمل المرأة في المجتمع العُمَاني ومساهمتها الاقتصادية وترك بصمتها في تنمية مجتمعها جنبًا إلى جنب مع الرجل؛ مما يساعد على توفير قاعدة بيانات مهمة للباحثين وصناع القرار حول هذه الظاهرة الاجتماعية ومساراتها واتجاهاتها ومساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، ومن ثم إثراء التراث الفكري بحيثيات وتفاصيل هذه الظاهرة، خاصة بسبب قلة وندرة الدراسات المحلية المعمقة حولها على حد علم الباحثين.

أهداف الدراسة

حاولت الدراسة إلقاء الضوء على موضوع المساهمة الاقتصادية للمرأة العمانية في مجتمعها، وذلك من خلال التعرف على مواقف أفراد عينة الدراسة من مساهمة المرأة الاقتصادية وعملها خارج المنزل على النحو الآتي:

1. التعرف على توجهات عينة الدراسة نحو خروج المرأة لسوق العمل.
2. رصد مواقف عينة الدراسة حول أهمية عمل المرأة العُمَانية في تنمية المجتمع.
3. التعرف على مصادر اتخاذ قرار عمل المرأة في المهن المتاحة.
4. إلقاء الضوء على أهم الدوافع الرئيسية لخروج المرأة العُمَانية للعمل.
5. الكشف عن المهن المفضلة للمرأة في المجتمع العُمَاني.
6. الوقوف على أهم أسباب تفضيل أفراد العينة لعمل المرأة في بعض المهن دون غيرها.

تساؤلات الدراسة

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما توجهات عينة الدراسة نحو خروج المرأة لسوق العمل؟
2. ما مواقف عينة الدراسة حول أهمية عمل المرأة العُمَانية في تنمية المجتمع؟
3. ما مصادر اتخاذ قرار عمل المرأة في المهن المتاحة؟
4. ما أهم الدوافع الرئيسية لخروج المرأة العُمَانية للعمل؟
5. ما المهن المفضلة للمرأة في المجتمع العُمَاني؟
6. ما أهم أسباب تفضيل أفراد العينة لعمل المرأة في بعض المهن دون غيرها؟

الإطار المنهجي للدراسة

طبقت الدراسة على عينة من أفراد المجتمع العُمَاني ممثلة للأقاليم الثلاثة في سلطنة عُمَان (الشمال والوسط والجنوب) وقد بلغ حجم العينة (3150) فردًا من أرباب الأسر العُمَانية اختلفت أعمارهم ومستويات تعليمهم ودخولهم الشهرية ودرجة تحضرهم. واستخدمت الدراسة دليل الاستبانة كأداة لجمع البيانات، متضمنة أسئلة حول مجموعة من الأبعاد المختلفة ذات العلاقة بالظاهرة قيد الدراسة. كما تمت الاستعانة بالمنهج النوعي ممثلًا في المقابلات المعمقة مع بعض أفراد المجتمع العماني؛ بهدف الوصول إلى معرفة دقيقة حول حيثيات الظاهرة المدروسة ومتلازماتها. وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح بالعينة بالاستعانة بعدد من الأساليب الإحصائية في برنامج الحزم الإحصائية المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية (SPSS)؛ وذلك بهدف معالجة بيانات الدراسة، والكشف عن تفاصيلها وتحليل حيثياتها.

الدراسات السابقة

أكدت بعض الدراسات المحلية السابقة أن هناك عوامل محددة لمساهمة المرأة الاقتصادية في المجتمع العُمَاني، حيث بينت دراسة (المسلمي، 1995) تحت عنوان «انخراط المرأة العُمَانية في العمل، وعلاقته بتغيير أدوارها التقليدية»، أن أهم العوامل المحركة لخروج المرأة للعمل كانت تلك العوامل الاقتصادية ومن ثم العوامل النفسية والاجتماعية؛ وعزت ذلك إلى رغبة المرأة في تحسين الوضع الاقتصادي لأسرتها. كما بينت الدراسة وجود كثير من الصعوبات التي ما زالت تعوق انخراط المرأة العُمَانية بسوق العمل، والتي تتمثل في القيم والموروثات الاجتماعية المعارضة لخروج المرأة لسوق العمل، وصعوبة التوفيق بين العمل المنزلي والوظيفي والعناية بالأطفال وتربيتهم. وأشارت الدراسة إلى أن أهم المهن المرغوبة للمرأة العُمَانية تتمثل في المهن

ذات العلاقة بمجال التربية والتعليم وبمجال الخدمة العامة، والأعمال البسيطة التي لا تحتاج إلى مهارات عالية.

وأظهرت دراسة (الدقس والمعمري، 2006) حول «عمل الزوجة دوافعه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الأسرة العُمَانية: دراسة ميدانية على عينة بمدينة مسقط»، والتي هدفت إلى كشف أثر عمل الزوجة العمانية على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، والتعرف على الأسباب التي تدفعها للعمل، والتي أجريت على عينة قوامها (400) زوجة عاملة، أن هناك عدة أسباب تدفع الزوجة للعمل خارج المنزل، جاء في مقدمتها الأسباب الاقتصادية ثم الاجتماعية ثم الشخصية، وخلصت الدراسة إلى أن خروج المرأة للعمل قد يعزز من مكانتها داخل نطاق أسرتها.

كما ذهبت دراسة (العمري، 2009)، الموسومة بـ «صورة المرأة العمانية العاملة في ثقافة الشباب» والتي طبقت على عينة حجمها (2790) من الذكور والإناث، إلى وجود اتجاهات واضحة لدى أفراد عينة الدراسة حول العمل والكسب الذي عدته أهم وظائف الرجل، بينما حصرت وظائف المرأة في خدمة زوجها والعناية بأولادها، خاصة في حال قدرة الزوج على الإنفاق على أفراد أسرته وتلبية حاجاتهم. كما بينت الدراسة أن بعض العادات والتقاليد تحول دون التحاق المرأة ببعض المهن خاصة المختلطة، وأوضحت أن أهم دوافع عمل المرأة كانت تأكيد الذات ثم المساهمة في اقتصاديات الأسرة، ثم شغل وقت الفراغ، وأخيراً تكوين علاقات اجتماعية جديدة.

محددات مساهمة المرأة الاقتصادية في المجتمع العماني

حاولت الدراسة رصد طبيعة اتجاهات أفراد المجتمع العُمَاني إزاء مساهمة المرأة الاقتصادية وعملها خارج المنزل، ومدى اعتقادهم بأهمية عملها في تنمية المجتمع، وصاحب قرار خروجها لسوق العمل، ودوافع خروجها للعمل وتوجهاتهم نحو أنماط المهن الممكن أن تعمل بها المرأة ومسوغات تلك التوجهات، وفيما يلي عرض مفصل لأهم ما توصلت إليه الدراسة:

جدول (1):

التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين حسب مواقفهم من خروج المرأة لسوق العمل

هل تؤيد خروج المرأة للعمل	التكرار	النسبة %	Chi-square	Sig
نعم/ أؤيد عملها	1377	43.7	2158.216[a]	0.000
لا/ أرفض عملها	229	7.3		
يعتمد على طبيعة العمل الذي سنؤديه المرأة	1493	47.4		
غير مبينة	51	1.6		
المجموع	3150	100.0		

يعاين جدول (1) مدى تأييد أرباب الأسر مسألة خروج المرأة ومساهمتها في سوق العمل، حيث أبرزت نتائجه وجود نسبة مرتفعة من أفراد عينة الدراسة تؤيد خروج المرأة لسوق العمل ولكن بصورة مشروطة وبنسبة بلغت (47.4%)، بمعنى أن تأييدهم لخروجها يعتمد على طبيعة العمل الذي ستزاوله، وهي نتيجة تؤكد وجود تحفظات واضحة لدى أفراد المجتمع العُمَاني حول مبدأ عمل المرأة. بالمقابل، أشار ما نسبته (43.7%) من أفراد عينة الدراسة إلى تأييدهم المطلق لخروج المرأة لسوق العمل دون رهن هذه المسألة بطبيعة المهنة التي يمكن أن تزاولها. وهي نتيجة تنسجم مع ما أبرزته دراسة (عزاز، 2013) التي أجريت على المجتمع العُمَاني والتي أكدت وجود مواقف إيجابية لدى أفراده تجاه عمل المرأة وبشكل متزايد ومتصاعد، فقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود زيادة كبيرة في عدد الإناث العمانيات الداخلات لسوق العمل بين تعدادي (2003) و (2010) حيث بلغ مقدار الزيادة (74.86) أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها(10.7%) ويمثل ذلك ضعف معدل الزيادة على المستوى الوطني في نفس الفترة، وهي أكبر بكثير من مقدار الزيادة بالنسبة للذكور خلال نفس الفترة، ما يشير إلى أن هناك زيادة في حجم مساهمة المرأة في سوق العمل في السلطنة.

كما أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن هناك نسبة قليلة لم تتجاوز (7.3%) من أفراد عينة الدراسة أبدوا رفضهم المطلق لمسألة خروج المرأة للعمل، وتعد هذه النتيجة لافتة للانتباه -رغم محدوديتها-بسبب ما تتضمنه من مؤشرات حول تبني بعض الشرائح الاجتماعية في السلطنة لاتجاهات سلبية ومعارضة لمسألة خروج المرأة لسوق العمل، وحصر وظائف المرأة في خدمة زوجها والعناية بأولادها، خاصة في حال قدرة الزوج على الإنفاق على أفراد أسرته وتلبية حاجاتهم.وهي ذات النتيجة التي خلصت إليها بعض الدراسات المحلية كدراسة (وزارة الاقتصاد الوطني، 2011) ودراسة (العمري، 2009)، التي أشارت إلى أن فرص مساهمة المرأة العُمَانية بسوق العمل ما زالت محدودة؛ وذلك بسبب ضعف حراكها الاجتماعي وضعف استقلاليتها، ويرى الباحثون أن سبب رفض هذه النسبة من المبحوثين لعمل المرأة يعود إلى العادات والتقاليد المحافظة التي ما زالت تصر على أن مكان المرأة الأساسي هو البيت ودورها الرئيسي هو القيام بوظائفها التقليدية كزوجة وأم وربة منزل.

جدول(2):

التوزيعات النسبية والتكرارية لمواقف المبحوثين نحو أهمية عمل المرأة في تنمية المجتمع

هل تعتقد بأهمية عمل المرأة في تنمية المجتمع؟	التكرار	النسبة %	chi-squere	Sin
نعم	1875	59.5	2816.098 [a]	0.000
لا	150	4.8		
يعتمد على طبيعة العمل	1076	34.2		
لا ينطبق	49	1.6		
المجموع	3150	100.0		

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (2) حول أهمية عمل المرأة العُمَانية في تنمية المجتمع، قناعة (59.5%) من أفراد العينة بأهمية مساهمة المرأة في عملية تنمية المجتمع، كما بين (34.2%) منهم بأن قناعتهم هذه تبقى مرهونة وإلى حد بعيد بطبيعة المهنة التي يمكن أن تزاولها. وبشكل عام فإن هذه النتيجة تدلل بمجملها على وجود اتجاهات إيجابية لدى أفراد المجتمع العُمَاني حول أهمية الدور الاقتصادي للمرأة وأهمية مساهمتها في سوق العمل وأهمية دورها في تنمية المجتمع.

بالمقابل، أشار (4.8%) فقط من عينة الدراسة إلى عدم إيمانهم بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة في تنمية المجتمع وهي نسبة قليلة جداً، وتؤكد إيجابية نظرة أفراد المجتمع العُمَاني بشكل عام بخصوص دور المرأة في عملية التنمية. ويبدو أن هذه النظرة السلبية والضيقة لمسألة مساهمة المرأة بسوق العمل لدى فئة محدودة من السكان قد تعود لظروف واعتبارات اجتماعية وثقافية خاصة بهذه الشريحة السكانية وظروف حياتية غير مواتية بسبب كثرة المسئوليات الأسرية الملقاة على عاتقها. ويبدو أن الأعراف والتقاليد الموروثة والقيم الثقافية السائدة، ما زالت تشكل محددات أساسية لخروج المرأة لسوق العمل ومساهمتها الاقتصادية، وانخراطها في كثير من المهن الحديثة التي تحتاجها عملية التنمية والتحديث التي يمر بها المجتمع العُمَاني.

جدول (3):

التوزيعات النسبية والتكرارية لمصادر اتخاذ قرار عمل المرأة في المهن المتاحة

من صاحب القرار بشأن قبول عمل المرأة في المهن المتاحة لها؟	التكرار	النسبة %	Chi-square	Sig
المرأة ذاتها	1506	49.6	3248.157[c]	0.000
الأبوين (الأب والأم معا)	720	23.7		
الإخوة	20	0.7		
الزوج	609	20		
الأبناء	22	0.7		
لا ينطبق	162	5.3		
المجموع	3039	100		

* البيانات المفقودة = 111

تُبين نتائج جدول رقم (3) المتعلقة بالتوزيعات النسبية والتكرارية لمصادر اتخاذ القرار داخل الأسرة بشأن قبول عمل المرأة في المهن التي يتيحها سوق العمل المحلي، أن ما يقارب نصف عينة الدراسة (49.6%) يرون أن المرأة هي صاحبة القرار فيما يتعلق بقبول العمل في المهن التي يوفرها سوق العمل، مما يؤكد أن ميول المرأة الذاتية وقيمها الشخصية تؤدي دورًا مهمًا في هذا المجال. وهي نتيجة تؤكد بمجملها بروز تغيرات عميقة على المستوى البنائي والوظيفي للأسرة العُمَانية وتبدل في سلم أولوياتها، نتيجة تعرضها لسلسلة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية، بشكل أفضى إلى تقديم المزيد من الحرية للمرأة للمساهمة في سوق العمل، والانخراط بأنماط من المهن التي ترغب بمزاولتها.

بالمقابل، أشار ما يقارب (23.7%) من عينة الدراسة أن مثل هذه القرارات تعود بالدرجة الأولى للوالدين، أو إلى الزوج وحده وذلك بنسبة بلغت (20.0%). كما بلغت نسبة القرارات التي تتخذ من قبل كل من الإخوة والأبناء (0.7%)؛ وهذه النتائج تؤكد وجود إقصاء متعمد لدى بعض الشرائح الاجتماعية لحق المرأة في صناعة القرارات المتعلقة بخروجها لسوق العمل، وأن المرأة ما زالت تفتقد إلى الاستقلالية والقدرة على اتخاذ قرارات مهمة في حياتها مثل قرار اختيار المهن التي ترغب أن تعمل بها، واستمرار سيطرة أفراد آخرين داخل الأسرة «بما فيهم الوالدين أو الزوج أو الأخوة أو الأبناء» على مثل هذه القرارات وتدخلهم فيها. وتوضح هذه النتيجة أن قرار اختيار المرأة المهنة التي ترغب أن تعمل بها ليس قرارًا ذاتيًا صرفًا، بل يكاد يكون قرارًا مشتركًا يسهم فيه أشخاص آخرون داخل الأسرة وبالأخص الوالدين والزوج.

جدول (4):

الترتيب الرتبي (Rank Order) للدوافع الرئيسة لعمل المرأة بحسب المتوسط الحسابي

ما الدوافع الرئيسة لعمل المرأة	المتوسط الحسابي	العدد N	Std.Dev
المساهمة في اقتصاديات الأسرة	7.67	3027	4.225
تأكيد الذات	6.87	3027	4.708
الرغبة في خدمة المجتمع	6.21	3027	4.337
تكوين شخصية مستقلة	5.92	3026	4.471
استثمار المهارات والقدرات الذاتية للمرأة	5.63	3027	4.317
تحقيق الاستقلال الاقتصادي	5.32	3027	4.249
تحقيق الارتقاء الاجتماعي	5.18	3027	4.130
شغل وقت الفراغ	5.06	3027	4.308
إثبات أن المرأة لا تقل مقدرة عن الرجل	4.81	3027	4.290
تكوين علاقات اجتماعية جيدة	4.55	3027	3.991
إيجاد منفذ للتخلص من تحكم العائلة/ الزوج	1.96	3023	2.909
تحقيق الشهرة	1.96	3023	2.828

توضح نتائج جدول (4) الترتيب الرتبي للدوافع الرئيسية لعمل المرأة من وجهة نظر المجتمع العُمَاني حسب أهميتها؛ حيث تشير النتائج إلى أن الدوافع الاقتصادية المتعلقة بالمساهمة في اقتصاديات الأسرة قد جاءت في أعلى سلم الدوافع لخروج المرأة العُمَانية لسوق العمل ولاختيار أنماط المهن المرغوبة أن تعمل بها، وبمتوسط حسابي بلغ (7.67). إذ أن عمل المرأة ببعض الأنماط المهنية قد يساعدها على رفع المستوى الاقتصادي لأسرتها وفي تغطية كثير من نفقات الأسرة، كما أن عملها من

شأنه أن يرفع مكانتها الاجتماعية سواء داخل نطاق أسرتها أو ضمن نطاق مجتمعها، كما قد يعزز أمنها الاجتماعي ويزيد من استقلاليتها المادية ويقلل درجة تبعيتها، وهي نفس النتيجة التي خلصت إليها دراسة (المسلمي، 1995) والتي أشارت إلى أن أهم محركات دخول المرأة العُمَانية لسوق العمل هي المحركات ذات المنشأ الاقتصادي. وبهذا الصدد بينت دراسة (الدقس والمعمرية، 2006) بأن المرأة العُمَانية المتزوجة تسعى غالبًا لتحسين أوضاع أسرتها المادية، وليس بهدف شغل وقت الفراغ فقط.

وجاء في المرتبة الثانية النزعة لتأكيد الذات وبمتوسط حسابي قدره (6.87)، حيث إن خروج المرأة لسوق العمل شأنه أن يعزز من مكانتها داخل نطاق أسرتها. وهي ذات النتيجة التي توصلت إليها دراسة (الدقس والمعمري، 2006). ويشير هولاند بهذا الخصوص بأن الدقة في اختيار الوظيفة تعد إلى حد ما "دقة في معرفة الذات"، وفي معرفة طبيعة الوظيفة المرغوبة، وبأن اختيار الفرد للمهنة؛ هو تعبيرٌ عن شخصيته؛ إذ تعبّر ميول الفرد المهنية عن شخصيته وهواياته ورغباته وتطلعاته وتفضيلاته الشخصية (ورد في عبد الحميد، 2002: 345).

وفي المرتبة الثالثة جاءت الرغبة في خدمة المجتمع وبمتوسط حسابي قدره (6.21). كما أظهرت الدوافع ذات العلاقة بـ "تكوين شخصية مستقلة للمرأة واستثمار مهاراتها وقدراتها الذاتية، والارتقاء الاجتماعي، وشغل وقت الفراغ، وإثبات أن المرأة عنصر منجز وفاعل ولا تقل عن الرجل مقدرة، والرغبة في تكوين علاقات اجتماعية جيدة" كدوافع مهمة وذات أثر واضح في تشكيل رغبات أفراد المجتمع نحو طبيعة المهن التي يمكن أن تنخرط بها المرأة.

بالمقابل تبين النتائج أن بعض الدوافع مثل: إيجاد منفذ للتخلص من تحكم العائلة، وتحكم الزوج وسيطرته، أو تلك المتعلقة بتحقيق الشهرة، جاءت أسفل سلم الدوافع، ولم تشكل محركات قوية لخروج المرأة لسوق العمل وتحديد أشكال المهن المرغوب أن تعمل بها.

جدول (5):

الترتيب الرتبي (Rank Order) للمهن المفضلة للمرأة في المجتمع العُمَاني بحسب المتوسط الحسابي

ما المهن التي تفضل أو ترغب أن تعمل بها المرأة؟	المتوسط الحسابي	Std.Dev
1. قطاع التربية والتعليم (مدرسة، مديرة مدرسة، إخصائية اجتماعية)	12.44	3.639
2. القطاع الصحي (طبيبة، ممرضة، صيدلانية)	10.87	4.722
3. أعمال حرة	6.54	5.206
4. مهندسة	6.05	5.158
5. صناعات حرفية	5.47	4.851
6. القطاع المصرفي (موظفة في بنك)	5.13	4.875
7 خبيرة تجميل / مصففة شعر	5.03	4.788
8. القطاع الإعلامي (إعلامية، مقدمة برامج إذاعية وتليفزيونية، مراسلة صحفية)	4.46	4.596
9. سكرتيرة	4.19	4.403
10. القطاع التجاري والخدمات (موظفة في المحلات والمعارض، القطاع التجاري)	3.91	4.213
11. القطاع العسكري	3.37	4.184
12. موظفة في قطاع السياحة والفندقة	2.96	3.459
13. مضيفة طيران	2.58	3.306
14. القطاع الفني (مطربة، ممثلة، عازفة)	1.23	2.387

يتطرق جدول رقم (5) إلى أهم المهن والقطاعات المفضل أن تعمل بها المرأة من وجهة نظر المبحوثين، حيث تظهر نتائجه أن أكثر المهن المفضل أن تعمل بها هي تلك المهن ذات العلاقة بقطاع التربية والتعليم وبمتوسط حسابي قدره (12.44)؛ وهو ما يتسق مع خصوصية البناء الثقافي والاجتماعي للمجتمع العُمَاني الذي يؤيد عمل المرأة في مهن ينتفي فيها الاختلاط بالرجل؛ وحيث إن قطاع التربية والتعليم يتميز بقلة ساعات العمل وأوقاتها المناسبة للالتزامات الأخرى للمرأة، إلى جانب الامتيازات الأخرى لقطاع التربية والتعليم، فهو بذلك يعد من القطاعات المفضلة لعمل المرأة.

كما جاءت المهن ذات العلاقة بالقطاع الصحي (طبيبة أو ممرضة أو صيدلانية) في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي قدره (10.87). وبهذا السياق كشفت دراسة (بيت سعيد، 2013) بأن تشغيل النساء في قطاع الخدمات الطبية يحقق مكاسب مادية واجتماعية عالية للإناث.

واحتلت المهن ذات العلاقة بالأعمال الحرة المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (6.54)، كما جاءت مهنة المهندسة في المرتبة الرابعة. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى تسارع حركة التحول الاجتماعي والاقتصادي التي يشهدها المجتمع العُمَاني وزيادة مستويات تقدمه وتركيبه؛ مما زاد تفضيل اضطلاع المرأة بمهن حديثة تتماشى مع عملية التنمية والتحديث ومجدية اقتصاديًا، وتحقق قيمة اجتماعية عالية للمرأة ومغايرة عن تلك التي كانت تناط بها سابقًا، والتي كانت تعرف بالمهن التقليدية، والتي دأبت على تأديتها لفترات طويلة من الزمن.

وفي المراتب الدنيا في سلم التفضيلات جاءت تلك التفضيلات ذات العلاقة بعمل المرأة في القطاع الإعلامي. كذلك الحال بالنسبة للمهن الأخرى كمهن السكرتارية، والعمل في القطاع التجاري والخدمات. كما أظهرت النتائج وجود ضعف واضح في توجهات المجتمع العُمَاني نحو عمل المرأة في القطاع العسكري، وفي قطاع السياحة والخدمات الفندقية، ويبدو أن عمل المرأة كمضيفة طيران أو في القطاع الفني كمطربة أو ممثلة أو عازفة... إلخ قد لاقى نفورًا اجتماعيًا واضحًا، حيث احتلت هذه المهن أدنى سلم التفضيلات المهنية في المجتمع العُمَاني، وبطبيعة الحال فإن هذه التفضيلات تعود إلى أن المجتمع العُمَاني من المجتمعات الشرقية المحافظة.

وعلى كل، فإن هذه النتائج تتفق إلى حد ما مع بعض الدراسات المحلية، كدراسة (العمري، 2009) التي بينت أن أكثر المهن المرغوبة للمرأة هي: التدريس والتمريض والطب، والعمل في محلات الخياطة، ومحلات بيع العطور والذهب، بينما تمثلت المهن غير المرغوبة في «العمل في المحلات التجارية، والمقاهي، والعمل الميداني في حقول النفط، ومندوبة مبيعات، وضيافة الطيران، والعمل في القطاع الفندقي».

جدول (6):

المتوسط الحسابي لأسباب تفضيل المبحوثين لعمل المرأة في المهن المذكورة

أسباب تفضيلك لأن تعمل المرأة بهذه المهن	المتوسط الحسابي	العدد N	Std. Dev
1. مناسبة العمل لطبيعة المرأة البيولوجية	10.84	3023	5.476
2. مناسبة وقت العمل لدور المرأة في البيت	9.39	3022	5.690
3. النظرة الدينية لهذه الوظيفة	7.74	3022	5.635
4. الموقع الجغرافي لمكان العمل	7.08	3022	5.468
5. القبول الاجتماعي لهذه المهنة	6.98	3022	5.272
6. تحقيق العمل مكانة اجتماعية للمرأة	6.7	3023	5.350
7. مقدار الراتب الشهري	6.57	3023	5.588
8. ظروف العمل لا تتطلب سفراً	6.54	3023	5.409
9. ظروف العمل مريحة ومرنة	5.74	3023	4.939
10 تأثير هذه المهنة على تنشئة الأطفال	5.7	3022	5.113
11. انتفاء إمكانية الاختلاط بالجنس الآخر في هذا العمل	5.49	3022	5.240
12. عدد ساعات العمل القليلة	5.31	3023	4.861
13. وجود امتيازات تصاحب العمل غير الراتب	3.83	3023	4.158
14. الحصول على مميزات بعد التقاعد (المعاش التقاعدي)	3.38	3022	4.038
15. أخرى	0.31	3023	1.649

تستند نتائج الجدول رقم (6) على نتائج الجدول السابق، حيث خلصت النتائج إلى أن معظم توجهات أفراد عينة الدراسة ترتكز حول مهنة التعليم والمهن الطبية؛ وذلك لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة. وقد جاءت نتائج الجدول أعلاه لتؤكد أن أهم الدوافع والأسباب التي تقف وراء اختيار هذه الأشكال المهنية للمرأة، تلك الدوافع والأسباب ذات العلاقة بمدى مناسبة هذه المهن لطبيعة المرأة البيولوجية وذلك بمتوسط حسابي قدره (10.84)؛ حيث أن المرأة تتميز بطبيعتها الأنثوية وخصوصيتها البيولوجية القائمة على الحمل والإنجاب وتربية الأطفال، ومن ثم عدم ملاءمة بعض المهن لتتوافق مع هذه السمات.وجاءت في المرتبة الثانية الأسباب التي تتعلق بمدى مناسبة وقت العمل للمرأة؛ وذلك لتفادي التعارض مع واجباتها تجاه بيتها وأطفالها.

بينما جاءت النظرة الدينية في المرتبة الثالثة، ويمكن فهم هذه النتائج في ضوء طبيعة تكوين المجتمع العُمَاني الذي يعد من نمط المجتمعات التقليدية الذي يحمل كل خصائص المجتمع الإسلامي التقليدي وقيمه وإرثه الثقافي، ويتميز بالولاء القبلي الذي يشكل الإطار العام لبنيته الاجتماعية والثقافية لهويته العُمَانية، كما يتميز بغلبة القيم والمعايير المحافظة الضابطة لسلوك الأفراد، وسلطة الأب، والترابط الأسري والتواصل والتعاطف بين أفراده، وصلة الرحم وذوي القربى (البيلي والمحرزي: 2004, 12). أما مدى مناسبة الموقع الجغرافي لمكان العمل فقد جاء في المرتبة الرابعة وبمتوسط قدره (7.08) ما يؤكد أهمية هذا العامل أيضا في تحديد خيارات أفراد المجتمع نحو أنماط المهن التي من الممكن أن تعمل بها.

كما أظهرت نتائج الجدول السابق أن أحد أهم أسباب تفضيل عمل المرأة في المهن المذكورة سابقًا تتلخص في "القبول الاجتماعي لهذه المهن، وما تحققه من مكانة اجتماعية للمرأة، إضافة إلى مقدار الراتب الشهري الممكن أن تتقاضاه المرأة، وظروف العمل". وبهذا السياق خلصت دراسة (المسلمي، 1995)، إلى أن أهم العوامل المحركة لخروج المرأة العُمَانية للعمل كانت تلك العوامل ذات الصيغ الاقتصادية، ومن ثم العوامل ذات المنشأ النفسي والاجتماعي.

كما بينت الدراسة أن تلك الأسباب ذات العلاقة بأثر خروج المرأة لسوق العمل على تربية الأطفال وانتفاء فرص الاختلاط بالرجال تعد مسائل مهمة وذات أثر كبير في تحديد توجهات المجتمع العُمَاني نحو أنماط المهن الممكن أن تعمل بها المرأة؛ نظرا لطبيعته المحافظة.

كذلك تبرز نتائج الجدول أعلاه وضوح أهمية الأسباب والمحركات ذات العلاقة بما يحققه عمل المرأة من المكانة الاجتماعية لها وبمتوسط حسابي بلغ (6.7)، ما يؤكد

أهمية هذه الاعتبارات الاجتماعية للمهنة في خلق دوافع قوية إضافية لدى أفراد المجتمع العُمَاني وخاصة المرأة لاختيار المهنة التي ترغب أن تعمل بها. وهو ما أكدته دراسة (العمري، 2009)، حيث أشارت إلى أن أهم دوافع عمل المرأة هو الأهمية الاجتماعية للمهنة ولمكانتها، وما تقدمه من أمن اقتصادي واجتماعي للمرأة.

كما شكلت عوامل مثل: "عدد ساعات العمل القليلة، ووجود امتيازات لبعض هذه المهن غير امتياز الراتب، والحصول على بعض المميزات من العمل كنظام التقاعد والضمان الاجتماعي" عوامل مؤثرة ولكن بدرجات أقل أهمية مقارنة بالأسباب والدوافع الذاتية وذات العلاقة بخصوصية المرأة البيولوجية التي ذكرت سابقًا.

خلاصة النتائج

بشكل عام، يبدو أن لدى أغلب أفراد المجتمع العُمَاني اتجاهات مؤيِّدة لمسألة خروج المرأة لسوق العمل وإن رُهِنت أحيانًا بطبيعة العمل الممكن أن تؤديه، مقابل تراجع وانخفاض الاتجاهات المعارضة لهذه المسألة، رغم استمرار وجودها لدى شرائح محدودة وضيقة من المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن التحّولات التي أصابت المجتمع العُمَاني، لازمها تغيرات عميقة في أنماطه الإنتاجية، وزيادة اعتماده على العائدات النفطية في فترة زمنية قصيرة (اللواتية، 2012)، والتي أسهمت في بروز أشكال جديدة من العلاقات الأسرية لم تكن معروفة، وفي إحداث تغيرات عميقة في بنية الأسرة، وفي طبيعة الأدوار التي تقوم بها عناصرها، وفي طبيعة النظرة للمرأة وطبيعة الأدوار التي من الممكن أن تقوم بها والتي قد تتناقض مع الأدوار التقليدية التي دأبت على تأديتها سابقًا.

وخلصت الدراسة إلى أنه مهما اتجهت عملية تحديد خيارات المرأة المهنية والمرغوب أن تعمل بها في المجتمع العُمَاني لأن تصبح قضية شخصية أو ذاتية تتحكم بها المرأة، إلا أنها تبقى قضية نسبية تتباين من شريحة اجتماعية لأخرى، كما يبقى الأهل وبالأخص الوالدين تأثيرهما واضح وكبير في مثل هذه القرارات الحيوية، ويشكلان مصدرًا مهمًا لخيارات الإناث المهنية، ولهما دور فاعل في اختياراتهن، كما تجدر الإشارة بأن تبعية المرأة للرجل في المجتمع العُمَاني ما هي في نهاية المطاف إلا نتاج صافٍ لطبيعة القيم والتقاليد والثقافة الذكورية السائدة وطبيعة التنشئة الاجتماعية الممارسة، الأمر الذي مكن الرجل "كأخ وزوج وأب" من القيام بأدوار محورية داخل نطاق أسرته ومجتمعه وأخذ زمام المبادرة عن المرأة في اتخاذ كثير من القرارات الخاصة بها مثل قرار دخولها لسوق العمل ونوعية العمل الممكن أن تزاوله.

وبصورة عامة، يبدو أن غياب المرأة عن المشاركة في اتخاذ قرار المساهمة بسوق العمل وفي نوعية المهنة التي ترغب بمزاولاتها هو نتاج لتفاعل عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية مختلفة. مثل: انخفاض مستوى تعليمها وافتقادها للمهارات التي يحتاجها سوق العمل، والتي قد تشكل إحدى المعوقات الحقيقية أمام دخولها لسوق العمل، وتقيد عملها بكثير من أشكال المهن الحديثة التي تحتاجها عملية التنمية والتحديث التي تمر بها السلطنة، بل قد تشكل أهم تحديات مساهمتها بسوق العمل. كما يبدو أن عدم حصول المرأة على التدريب المناسب، إضافة للموروثات الاجتماعية والثقافية التقليدية حول أنماط المهن الممكن أن تعمل بها والتي تحصرها في إطار البيت، تحول دون دخولها لكثير من المهن الحديثة التي يحتاجها سوق العمل. ويفترض التحليل السيوسيولوجي بهذا السياق أن التفاعل المعقد بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية

والثقافية المختلفة، قد يسهم أيضا وبشكل كبير في تحديد ملامح توجهات المجتمع نحو المهن الممكن أن تسهم بها مستقبلا.

وانتهت الدراسة إلى انحسار المهن المفضلة للمرأة في عدد قليل من المهن والتي وُصِفت بأنها مهن أنثوية تقليدية، وتهميش أدوارها في كثير من أشكال المهن الأخرى مثل تلك المهن ذات العلاقة بالقطاع السياحي والإعلامي وفي قطاع التجارة والخدمات. وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن أنماط المهن المفضل أن تعمل بها المرأة قد تشكلت بفعل مزيج من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتداخلة والمختلفة والمتبادلة التأثير؛ مما يؤكد صعوبة تفسير هذه الظاهرة بعامل واحد، حيث تعد هذه الظاهرة من الظواهر المعقدة والتي يدخل في تكوينها العديد من العوامل المتداخلة والمتشابكة التأثير والتي تحتاج إلى كثير من العمق والدقة عند دراستها.

وتميل هذه النتائج بمجملها إلى تأكيد أن مسألة مناسبة المهنة لطبيعة المرأة وخصوصيتها البيولوجية، ومدى مناسبة وقت العمل لأداء مهامها التقليدية في البيت، والنظرة الدينية لعمل المرأة، وموقع عملها، إلى جانب مسألة القبول الاجتماعي تشكل عوامل حاسمة في تحديد توجهات المجتمع العُمَاني لطبيعة وأشكال المهن الممكن أن تنخرط بها المرأة في المجتمع العُمَاني.

التوصيات:

خرجت الدراسة ببعض التوصيات كان أهمها:

1. ضرورة الالتفات لأهمية الدور الذي من الممكن أن تؤدي مساهمة المرأة في سوق العمل بزيادة هوامش تحررها من مظاهر استلابها التقليدية، وفي توسيع دائرة علاقاتها الاجتماعية، وتحريرها من قيود الأعمال المنزلية، وتخفيف حالة الاغتراب والتهميش التي تشكلت عبر مراحل تاريخية طويلة ولأهمية دورها في زيادة قدرتها على صناعة القرارات داخل الأسرة خاصة قرار خروجها لسوق العمل، وأنماط المهن المفضل أن تعمل بها.

2. إن التحولات التي يشهدها المجتمع العُمَاني المعاصر وما طرأ عليه من تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية تدفع إلى إعادة النظر في تشكيل الهيكل البنائي للقوى العاملة فيها، ودمج المرأة في عملية التنمية، ومنحها أدوارًا جديدة فاعلة وإيجابية فيها.

3. على الرغم من ارتفاع مستويات تعليم المرأة، إلا أن الفجوة ما زالت واسعة بين تحصيلها العلمي وقدرتها على تحديد أشكال المهن التي ترغب بالانخراط بها، ويبدو إن زيادة اتساع حدة الفجوة بين ما تملكه المرأة من مقومات وطموحات وعدم قدرتها على تحقيق طموحاتها، شأنه أولا أن يزيد حدة الصراع داخلها، وقد يترتب على ذلك ثانيا زيادة قصور المجتمع وعجزه عن تحقيق كثير من الأهداف التنموية؛ وفي ضوء ذلك تتبدى ربط مسألة رفع مستوى تعليم المرأة بمسألة تمكينها اقتصاديًا وزيادة مساهمتها بسوق العمل.

4. إن إعطاء المرأة فرصًا مساوية للرجل ومكملة له في مجال العمل والتوظيف يعد مطلبًا اجتماعيًا وأساسًا لتحقيق مبدأ المساواة للمرأة في الحقوق والواجبات مقارنة بالرجل.

5. عملية إشراك المرأة في مختلف القطاعات الإنتاجية وفتح المجال لها للعمل في مهن جديدة وحديثة يفترض أن تشكل إحدى أولويات عمليات التنمية في المجتمع، وهدفًا رئيسيًّا يجب أن يسعى المجتمع إلى التوقف عنده وتحقيقه في ظل عملية التغير والتحديث التي يمر بها المجتمع وحاجاته لكل عناصره القادرة على الإنتاج والعمل، ويجدر التنويه هنا إلى أن عملية خرط المرأة في سوق العمل في مهن جديدة لم يسبق لها العمل بها، لا يتم إلا من خلال خطط مسبقة وبرامج مدروسة ومنظمة، مقترنة بعملية تمكينها مهنيًّا ومعرفيًّا وفكريًّا لضمان نجاح وتحقيق هذه الأهداف.

المراجع

1. البيلي، طيفور، المحرزي، راشد (2004) "أبعاد ومعوقات التماسك الأسري" وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عُمَان.

2. الحارثي، سعيد بن سيف (2003). "الأسرة والزواج في سلطنة عُمَان: دراسة سوسيولوجية ميدانية في مجتمع حضري، ولاية إبراء بالمنطقة الشرقية نموذجا". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد الخامس، الرباط: المملكة المغربية.

3. الدقس، محمد عبد المولى ، المعمري، وفاء (2006)، "عمل الزوجة ودوافعه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الأسرة العمانية: دراسة ميدانية على عينة بمدينة مسقط" ، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد (33)، سلطنة عُمَان.

4. العمري، قاسم زهران (2009)، "صورة المرأة العُمَانية العاملة في ثقافة الشباب: دراسة ميدانية". وزارة التنمية الاجتماعية، ص 163-166، مسقط: سلطنة عُمَان.

5. اللواتية، سلوى (2012). "الأبعاد الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع العُمَاني: دراسة ميدانية مطبقة على محافظة مسقط". رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس: عُمَان.

6. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2013). "التقارير المعلوماتية". العدد 2.

7. المسلمي، شيخة سالم (1995). "انخراط المرأة في العمل وعلاقته بتغير أدوارها التقليدية: دراسة استطلاعية للأدوار المتغيرة للمرأة في سلطنة عُمَان". ص 231.

8. بركات، حليم (2009) "المجتمع العربي المعاصر: بحث في التغير والأحوال والعلاقات" مطبعة السفير، وزارة الثقافة، عمان الأردن.

9. بيت سعيد، سعيد (2013) "عادات الزواج بين الثبات والتغير في سلطنة عُمَان- دراسة أنثروبولوجية على بعض المجتمعات المحلية في ريف ظفار" رسالة ماجستير ، جامعة الدول العربية ، القاهرة مصر.

10. تقرير التنمية البشرية (2012). المجلس الأعلى للتخطيط، عُمَان.

11. عبد الحميد، إبراهيم شوقي (2002). "الاهتمامات المهنية: دراسة مقارنة حسب كل من التخصص والتحصيل الدراسي وتعليم الوالدين لدى عينة من طالبات جامعة الإمارات". مجلة شئون اجتماعية-جامعة الإمارات. العدد (79)، ص9-37.

12. عزاز، لطفي، (2013) "دور المرأة الخليجية في النشاط الاقتصادي: الحالة العملية للمرأة العمانية نموذجاً". اللقاء العلمي الرابع للجمعية الجغرافية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المدينة المنورة: المملكة العربية السعودية.

13. وزارة الاقتصاد الوطني (2011) "المرأة العُمَانية في سوق العمل: الواقع والتحديات" سلطنة عُمَان، وزارة الاقتصاد الوطني، المديرية العامة للإحصاءات الاجتماعية، سلطنة عُمَان.

منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

25 شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة
جمهورية مصر العربية
25 Ramses St., Korba, Heliopolis, Cairo, Egypt
Tel.: (+202)24183301/101
Fax: (+202)24183110
@: info@arabwomenorg.net
www.arabwomenorg.org